ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/
JTUH
مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية
Journal of Tikrit University for Humanities
كليـــة التربية للعلوم الانسانية
College of Education for Human Sciences

Motives of Female Crime in Kurdistan Society: A Field Study in the Department of Women's Correctional Facility in Erbil

Lecturer .Dr.Shnow Xalil Hassan
Salahaddin University-College of Education

* *Corresponding author: E-mail* :
Shnow.hassan@su.edu.krd
07704183132

Keywords:
Motive
Factors
Crime
Feminist Crime
Economic factors

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 11 Sept. 2022
Accepted 4 Oct 2022
Available online 23 Mar 2023
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©2023 COLLEGE OF Education for Human Sciences, TIKRIT UNIVERSITY. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

Despite the low percentage of women's crimes compared to crimes committed by men according to the mentioned statistics, it is noticeable that they have begun to take an upward trend in recent years, as these statistics represent figures announced only by officials which keep many of these crimes in a state of secrecy, especially in traditional societies such as the Kurdish society. This fact, if anything, confirms the seriousness of this phenomenon because it concerns an important and effective segment of society. Therefore, the current study entitled "The motives of female crime in Kurdish society" came because women's crimes have appeared in reality and have become a tangible phenomenon in Kurdish society as well as crime in men, which calls for study and research on their motives and patterns.

The problem of the study centered on the motives of female crime in the Kurdish society and to answer this, the researcher adopted the descriptive approach to suit the purposes of the study. Similarly, several questions were formulated, including:

1- What are the causes and motives of crime among women in Kurdish society?

2- Are there statistically significant differences between the causes and motives of the crime according to some of the personality traits of women in Kurdish society who commit the crime?

The approach which is used in this study is the method of social survey (by the method of the comprehensive survey) in the sense of taking all the vocabulary of the research community, represented by all the inmates sentenced in the Department of Women's Correctional Facility in Erbil during the year (2021), which number (86) women and one of the means of collecting data is the questionnaire, and regarding the results of the study and based on the results of calculating the arithmetic averages of the motives of female crime in Kurdistan Kurdish society. Economic factors came in the first place. They obtained the highest arithmetic average compared to the rest of the motivations which was (4.29) and with a standard deviation (0.59) which is of the high level. This strongly emphasizes that economic motives are the dominant motivation for women's crime in Kurdish society. As for comparing the causes and motives of the crime according to some of the personality traits of women in Kurdish society who committed the crime, the results of the field study showed that there were no significant differences between the sample members according to variables (age, educational level, marital status, and monthly income). Where the statistical value (F) for the mentioned variables, the non-statistically significant value at the level of significance (0.05), and the differences between the arithmetic averages if any, did not reach the level of statistical significance, and therefore the research hypothesis is rejected and the zero hypothesis is accepted.

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.30.3.1.2023.16

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

دوافع الجريمة النسوية في المجتمع الكوردستاني
(دراسة ميدانية في قسم إصلاحية النساء في مدينة أربيل)

م.د شنو خليل حسن– كلية التربية–جامعة صلاح الدين–أربيل

الخلاصة:

بالرغم من قلة نسبة الجرائم النسوية مقارنة بالجرائم المرتكبة من قبل الرجل وفق الإحصائيات المذكورة، إلا أن الملاحظ أنها بدأت تأخذ منحى تصاعدي في السنوات الأخيرة، حيث تمثل هذه الإحصائيات الأرقام المصرح عنها فقط من قبل الجهات الرسمية، الأمر الذي يبقي العديد من هذه الجرائم في حالة من الكتمان لاسيما في المجتمعات التقليدية كالمجتمع الكوردستاني، وهذه الحقيقة إن دلّ على شيء فهو يؤكد خطورة هذه الظاهرة كونها تخص شريحة هامة وفعالة في المجتمع. عليه جاءت الدراسة الحالية بعنوان" دوافع الجريمة النسوية في المجتمع الكوردستاني" نظراً لأن جرائم المرأة قد ظهرت على الواقع وأصبحت ظاهرة ملموسة في المجتمع الكوردستاني شأنها شأن الجريمة عند الرجل، مما يدعو الى الدراسة والبحث حول دوافعها وأنماطها.

وقد تمحورت إشكالية الدراسة حول " دوافع الجريمة النسوية في المجتمع الكوردستاني " وللإجابة على ذلك فقد إعتمدت الباحثة المنهج الوصفي لملائمته لأغراض الدراسة، وعلى غرار ذلك تم صياغة عدد من التساؤلات منها:-

1- ما هي أسباب الجريمة ودوافعها لدى المرأة في المجتمع الكوردستاني؟
2- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أسباب الجريمة ودوافعها بحسب بعض السمات الشخصية للنساء في المجتمع الكوردستاني المرتكبات للجريمة؟

المنهج المستخدم في هذه الدراسة هو منهج المسح الإجتماعي (بطريقة المسح الشامل) بمعنى أخذ جميع مفردات مجتمع البحث والمتمثلة بجميع النزيلات المحكومات في قسم إصلاحية النساء في مدينة أربيل خلال سنة (2021) والبالغة عددهن (86) إمرأة، ومن وسائل جمع البيانات الإستبانة، وبخصوص النتائج التي توصلت اليها الدراسة، وبناء على نتائج حساب المتوسطات الحسابية لدوافع الجريمة النسوية في المجتمع الكوردستاني، جاء في المرتبة الأولى العوامل الاقتصادية، فقد حازت على أعلى متوسط حسابي بالمقارنة مع بقية الدوافع والذي بلغ (4.29) وبانحراف معياري (0.59) وهو من المستوى المرتفع. وهذا يؤكد وبشدة على أن الدوافع الاقتصادية هي الدافع المهيمن على جريمة المرأة في المجتمع الكوردستاني. أما بخصوص مقارنة أسباب الجريمة ودوافعها بحسب بعض السمات الشخصية للنساء في المجتمع الكوردستاني المرتكبات للجريمة، فقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية عدم وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة بحسب متغيرات (العمر، والمستوى التعليمي،والحالة الإجتماعية، والدخل الشهري). حيث كانت قيمة (F) الإحصائية بالنسبة للمتغيرات المذكورة، قيم غير دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (0.05)، والفروق ما بين المتوسطات الحسابية أن وجدت، لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية، ولهذا يتم رفض فرضية البحث وقبول الفرضية الصفرية.

الكلمات المفتاحية: الدوافع، العوامل، الجريمة، الجريمة النسوية، العوامل الاقتصادية.

المقدمة

إن الحقيقة الثابتة والتي لا يختلف عليها إثنان هي أن التاريخ البشري كان مليئاً بالإبداع، غير أن هذا التاريخ وإن كان تاريخ إبداع، كان أيضاً مليئاً بالجريمة. وبهذا فالجريمة تلازم المجتمعات البشرية وتشكل

واقعة خطيرة في كل مجتمع لما تحمله من إنتهاك للقوانين، وإخلال بالبناء الإجتماعي ودعوة للفوضى وعدم الإستقرار. ومع التطور الحاصل في المجتمعات، فقد تطورت الجريمة بدورها وتعقدت أنماطها، لتصبح الجريمة ذات أبعاد خطيرة تحتاج الى بحوث ودراسات متواصلة إستقطبت إهتمام الكثير من الباحثين الذين وجدوا فيها حقلاً خصباً للبحث والتحليل والإستصقاء بهدف الحد أو التقليل من نسبة الجريمة وكبح جماح هذه المشكلة.

بناءاً على ماتقدم فقد تعددت الدراسات والبحوث التي تناولت الجريمة وحاولت معرفة أنماطها ودوافعها، الى غيرها من الدراسات التي حاولت ربطها بمتغير معين ومنها على سبيل المثال متغير الجنس. فكان لجريمة الرجل الحيز الأكبر من البحوث والدراسات، حتى ظهرت الدراسات التي إهتمت بجرائم النساء، فمع حصول المرأة على حقوق التعليم والعمل وتولي المناصب السياسية، دخلت معها المرأة عالم الجريمة، وأصبحت المرأة تنافس الرجل في عدة أنماط من الجرائم كانت حكراً على الرجل كالقتل، والسرقة، وتجارة المخدرات ...وغيرها، مما يتطلب دراسة لهذه الأنماط ومعرفة الدوافع والأسباب الكامنة وراء إرتكابها.

مما تقدم نجد أن الجريمة لم تعد حكراً على الرجال، بل يمكن للنساء أيضاً الإنحراف والخروج عن المعايير الإجتماعية والقانونية ومما يزيد من خطورة هذه الظاهرة، هي أن المرأة مصدر الأمان والإستقرار العاطفي للأسرة والمجتمع، إذ أن في صلاحها يكمن صلاح المجتمع والعكس صحيح، فهي ليست نصف المجتمع بالمفهوم العددي بل المكون الرئيس لبنية المجتمع ولذلك فقد إزداد إهتمام الباحثين بالجريمة النسوية لأنها تمس شريحة هامة وفعالة في المجتمع. في هذا الإطار تأتي الدراسة الحالية " دوافع الجريمة النسوية في المجتمع الكوردستاني" بهدف بيان حجم الجريمة النسوية ومعرفة أنماطها وتشخيص أبرز دوافعها. وعلى هذا الأساس فقد تكونت الدراسة بالإضافة الى المقدمة من أربعة فصول، تناول الفصل الأول الاطار النظري للبحث في محورين، تناول الاول الإطار العام للبحث والمتمثلة بمشكلة البحث، وأهداف البحث وأهميته، أما المحور الثاني فتضمن تحديد المفاهيم العلمية. وقد خصص الفصل الثاني لعرض التوجهات النظرية المفسرة للجريمة. أما الفصل الثالث فيتناول الإطار المنهجي للبحث، في حين خصص الفصل الرابع لعرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية وكذلك عرض أهم الإستنتاجات والتوصيات والمقترحات التي تخدم أهداف البحث.

الفصل الأول
الإطار النظري للبحث

المحور الأول/ الإطار العام للبحث.

أولاً:- مشكلة البحث

مما لاشك فيه أن الجريمة ظاهرة اجتماعية تأثرت بها كافة المجتمعات قديمها وحديثها، المتقدمة منها والنامية، بل واختلفت باختلاف العصر في المجتمع الواحد ذاته، وبالرغم من التغيرات التي شهدتها المجتمعات عموماً في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتكنولوجية هذا من جهة، ومن جهة أخرى إزدياد الإهتمام بالمرأة وقضاياها في القرن العشرين من جهة أخرى ما أدى بدوره الى دخول المرأة مختلف ميادين الحياة ونافست الرجل فيها، بما في ذلك ميدان الجريمة.

وبالنظر لكون الفرد هو إبن بيئته، بمعنى أنه حصيلة المحيط الإجتماعي الذي يعيش فيه ويتلقى منه القيم والأعراف والسلوكيات المختلفة بما في ذلك السلوكيات المنحرفة التي يكتسبها من الواقع السيء الذي يعيش فيه، وهذا ما أكدته جميع النظريات التي حاولت تفسير السلوك الإنساني. ولأن الفرد كائن اجتماعي بطبعه ويتأثر بالمحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه ولهذا لم تخلُ المجتمعات المختلفة في جميع مراحلها من وجود الجريمة، غير أنها ارتبطت تاريخياً في أذهان الناس بالذكور، لشيوع ارتكابهم لمختلف أنواع الجرائم، ولقلة الدور الاجتماعي للمرأة في المجتمعات القديمة، غافلين عن تلك الجرائم التي ترتكبها النساء خفية، أو أنها تبقى رهينة السجلات والوقائع الأمنية دونما الإشارة إليها أو التوثيق لها.

أما في الوقت الحاضر، فما نألفه وللأسف هو أن الإجرام لم يعد ظاهرة ذكورية ولم تعد السجون للرجال فقط وما نشأ عن هذا الواقع هو مصطلح الجريمة النسوية، عليه تمحورت إشكالية الدراسة الحالية حول " دوافع الجريمة النسوية في المجتمع الكوردستاني" ويتفرع من هذا السؤال الرئيس أسئلة فرعية منها:-

1- ما هي أسباب الجريمة ودوافعها لدى المرأة في المجتمع الكوردستاني؟
2- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أسباب الجريمة ودوافعها بحسب بعض السمات الشخصية للنساء في المجتمع الكوردستاني المرتكبات للجريمة؟

ثانياً:- أهداف البحث

تهدف الدراسة الى تحقيق الهدف الرئيسي التالي (ماهي دوافع الجريمة النسوية في المجتمع الكوردستاني؟) ويتفرع من هذا الهدف أهداف فرعية هي:-

1- التعرف على أسباب الجريمة ودوافعها لدى المرأة في المجتمع الكوردستاني.
2- مقارنة أسباب الجريمة ودوافعها بحسب بعض السمات الشخصية للنساء في المجتمع الكوردستاني المرتكبات للجريمة، بمعنى الإجابة على فرضية البحث القائلة (هناك فرق معنوي ذات دلالة إحصائية حول أسباب الجريمة ودوافعها بحسب بعض السمات الشخصية للنساء المرتكبات للجريمة).

ثالثاً:- أهمية البحث

1- تعد الدراسة محاولة علمية لكشف الستار عن ظاهرة حديثة ومعاصرة في المجتمع الكوردستاني ألا وهي ظاهرة الإجرام لدى النساء، ومعرفة أنماطها وأكثرها شيوعاً، وكذلك الكشف عن أبرز الأسباب والدوافع الكامنة وراء إنتشارها وذلك تمهيداً للوصول الى أنسب الطرق للقضاء عليها أو الحد من أضرارها.
2- أن أمثال هذه الدراسات سوف تساعد الجهات المعنية في الحكومة في علاج الجريمة والتقليل من مخاطرها من خلال تشخيص ودراسة الظروف المحيطة بها مما يساعد هذه الجهات على إتخاذ الإجراءات اللازمة لتغيير هذه الظروف أو الحد من قسوتها.
3- كما ويكتسب البحث أهميته من حيث كونه يتناول موضوع خاص بإنحراف وإجرام المرأة والذي يؤثر بشكل مباشر على الاسرة وعلى المجتمع ككل، كون المرأة هي نصف المجتمع والعضو الفعال في تربية الأبناء وإعدادهم كأفراد أسوياء في المجتمع، إذ قد يكون إنحراف المرأة سبب في وقوع جيل في براثن الجريمة مهما كانت تقافة المجتمع وتطوره.

المحور الثاني/ تحديد المفاهيم العلمية للبحث

أولا:- الدوافع

- الدوافع لغة جمع مفردها دافع وهو إسم فاعل، وهو الحافز والسبب، والأمر الموجب، ما الدافع وراء إرتكاب الجريمة؟، بدافع كذا أي بسببه(مختار وآخرون،2008، ص:753)، وهو السبب والنية، بمعنى القوة المحركة لفعلٍ ما، والتحفيز(راجح، 1968، ص:61). فالدوافع تعبر عن حالة داخلية تثير السلوك في ظروف معينة، وتؤدي به الى غاية معينة، وهذه الحالة أو القوة لايمكن ملاحظتها بل نستنتجها من السلوك الصادر عنها.
- والدوافع حالة كامنة قد تكون عضوية أو نفسية تؤدي الى سلوك معين في ظروف معينة لتصل في النهاية الى الهدف، أي أن نهاية الدافع تحقيق هدف ولهذا قيل " وراء كل سلوك دوافع" (الطويل، 1999،ص:166). وتعرف الدوافع في قاموس مصطلحات علم الإجتماع بأنها الباعث – العامل – على الفعل أو السلوك بطريقة معينة لتحقيق هدف معين(مداس، 2003،ص:117).

ولبيان الفرق بين الدوافع والعوامل هو أن العامل هي عبارة عن قوة خارجية تحرك القوة الداخلية (الدافع) للقيام بسلوك معين، غير أن العوامل الخارجية لاتؤثر في الفرد إلا بوجود دافع داخلي لديه.

ثانياً:-الجريمة

- يختلف مفهوم الجريمة في القانون من مجتمع لآخر حسب القواعد الوضعية المعمول بها في ذلك المجتمع، وضمن المجتمع الواحد من فترة زمنية لأخرى. فهناك من يعرفه " على أنه ذلك الفعل الذي يعاقب عليه بموجب القانون" (عبدالخالق، ورمضان،2001،ص:181)، عليه يمكن القول بأن " الجريمة مفهوم قانوني، فلا توجد جريمة من دون نص قانوني" (العيسوي، 2004،ص:15).
- والجريمة " نوع من التعدي المعتمد على القانون الجنائي، يحدث بلا مبرر وتعاقب عليه الدولة" (جابر2007،ص:7).
- وتعرف أيضاً " بأنها فعل يعود بالضرر على المجتمع ويعاقب عليه القانون".

والجريمة هي ظاهرة إجتماعية تنشأ عن إتجاهات وميول وعقد نفسية أو عن التأثر بالبيئة الفاسدة. كما قد تنشأ عن نقص جسمي أو ضعف أو إضطراب إنفعالي. وليس كل فعل يعتبر جريمة مالم ينص عليه قانون العقوبات على ذلك(رزيج، وإسماعيل،2010،ص:24).

ثالثاً:-الجريمة النسوية

يمكن تعريف الجريمة النسوية إجرائياً وبحسب أهداف الدراسة على أنها : تلك الجرائم المتميزة التي تختص بها المرأة، أوأنها أنواع الجرائم التي يشيع إرتكابها من قبل المرأة، كالدعارة والخيانة الزوجية وجرائم الإجهاض وقتل الأطفال حديثي الولادة...وغيرها.

الفصل الثاني

التوجهات النظرية المفسرة للجريمة النسوية

سوف نحاول هنا إلقاء الضوء على أهم النظريات المفسرة للجريمة بشكل عام، وتلك التي حاولت تفسير الظاهرة موضوع الدراسة –الجريمة النسوية- خصوصاً ومن هذه النظريات:

أولاً:- النظرية البيولوجية: يرى اصحاب هذه النظرية أن المجرم هو شخص مطبوع على الإجرام وليس للبيئة أي أثر في إجرامه، إذ يرى هؤلاء أن سبب الجريمة عائد الى وجود خلل عضوي في البنية التكوينية للمجرم. وقد فسر لمبروزو ذلك في كتابه (الإنسان الجانح) المنشور عام 1913 فيما أسماه بالإندفاع الخلقي الذي يولد المجرمون وهو متأصل في تكوينهم، ولذلك فهم يستعصون على التغير عما هم عليه مهما كانت الظروف البيئية التي تحيط بهم(الساعاتي، 2005، ص: 91). فالجريمة بحسب لمبروزو هو فعل يغلب عليه عامل الوراثة على ما عداها من العوامل، فالفرد بحسب نظريته يرتد الى الحالة البدائية الأولى أثناء إرتكابه الجريمة.

وهكذا يمثل المجرم - حسب لمبروزو- إنتكاسة ورجعة الى المرحلة الوحشية التي يرى أن العوامل المؤدية اليها قد تظهر في المجرم المطبوع دون سبب ظاهر أو نتيجة ضغط بعض الظروف الخاصة كالإلتهابات الحادة، والجنون الكحولي، وتهشم الجمجمة، والمناخ، والإستثارة الجنسية(الدوري،1984 ،ص:164-166). وبخصوص الجريمة النسوية برأي لمبروزو فإن التكوين البيولوجي للمرأة يجعلها هدفاً للرجل، فبرأيه فإن دور الرجل يكمن في الحركة والسعي نحو المرأة بينما تنحصر دور المرأة في الترقب والإنتظار وذلك لأن نشاط قشرة الدماغ يكون أقل لدى الأنثى مقارنة بالذكر(أبو صلب، ومحادين، 2020،ص: 249). كما لاحظ أن النشاط الإجرامي للمرأة يحدث بشكل عام خلال فترة الطمث حيث لاحظ تأخر ظهور الطمث لدى مرتكبات جرائم السرقة والبلوغ المبكر لدى البغايا فأرجع ذلك الى أن فترة الحيض مقترنة بسرعة الإنفعال والتوتر عند المرأة، في حين ينسب لمبروزو الغياب النسبي –لجرائم الدم- عند المرأة الى تكوينها الفسيولوجي وغريزة الأمومة(الهاشمي، 2005،ص:54).

ويتضح من خلال هذا – إضافة الى العديد من الدراسات التي اجريت في الدول الاوروبية والامريكية على أفراد منتمين الى أسر مجرمة – بأن الاستعداد الإجرامي الذي ينتقل بالوراثة يظل كامنا في نفس حامله الى حين تعرضه لظروف بيئية مهيئة للجريمة كالمشاكل الأسرية أو صعوبات مادية أو مستوى إجتماعي وثقافي ومعيشي متدني أو بطالة وغيرها ، فيتفاعل هذا الاستعداد مع هذه الظروف دافعا بصاحبه ومن بينهم

المرأة الى إرتكاب الجريمة. يضاف الى ذلك فإن الخصائص الجسدية والبدنية للمرأة وما يصاحبه من علامات الانوثة الظاهرة عليها وبروز مفاتنها غالبا ما تدفع الاشخاص السيئين المحيطين بها الى التحرش بها أو إستغلالها في الاعمال المنافية للأخلاق ناتجة عنها جرائم مختلفة كالزنا والإغتصاب والدعارة والبغاء.

والجدير بالذكر أن ما يؤخذ على النظرية البيولوجية هي فكرة الحتمية التي تؤكد على أن الفرد مدفوع لإرتكاب الجريمة بحكم تكوينه العضوي، هذه الإنتقادات وغيرها هي التي دفعت الباحثين الى محاولة تفسير الجريمة من نواحي أخرى غير الناحية البيولوجية.

ثانياً:-النظرية النفسية: نشأت هذه النظرية من تأثيرات النظرية البيولوجية، فهي تفسر الجريمة على أنها نتيجة لسوء التوافق النفسي بين الفرد والمجتمع. فالجريمة بحسب نظرية التحليل النفسي هي حيل دفاعية للتخفيف من صراع نفسي أو أزمة داخلية كالشعور بالذنب مثلاً، فهي - أي الجريمة - في هذه الحالة مسرح يمثل عليه المجرم صراعاته اللاشعورية المكبوتة وليس هناك سبيل للتخفيف عنها إلا بالجريمة، فالمسؤول عن الجريمة في أغلب الأحيان هو قسوة الضمير وتحكمه المفرط وليس ضعفه أو تخاذله كما يظن في العادة(عبدالله، د.س، ص:177).

يرى أصحاب هذه النظرية أن إرتكاب المرأة للجريمة بكل أنماطها وكذلك إنخفاض نسبتها مقارنة بالرجل يعود بالأساس الى دور العوامل النفسية لدى الأنثى وما تمر به من ظروف تهيىء نفسيتها لإرتكاب الجريمة، إذ يرى فرويد أن الأنثى في شعور اللاوعي تشعر بالدونية، أي يسيطر عليها شعور الإفتقار والنقص لما يمتلكه الذكر، وهذا مايفسر حالة التوتر والقلق والسلبية لدى الأنثى في مرحلة البلوغ، بينما يتعطش الذكر للإنطلاق الى درجة تصل وبشكل متفاوت الى حد السلوك العدواني. فالجريمة بحسب فرويد هي تعبير عن الطاقة الغريزية المكبوتة والتي لم تجد لها مخرجا مقبولا مما دفع بها الى البحث عن مخرج آخر غالبا مايكون غير مقبول إجتماعيا(المشهداني، 2005،ص:136).

بناءاً على ما تقدم يمكن القول بأن هناك العديد من المؤثرات النفسية والعوامل الداخلية الدافعة بالمرأة الى قيامها بإرتكاب الجريمة منها الشعور بالنقص والحرمان وعدم الإستقرارالعاطفي، الإحباط والكبت والشعور بالذنب، وكذلك الإهمال سواء من قبل الزوج أو العائلة وعدم الإهتمام والتقبل من الآخرين....الى غيرها من العوامل التي تحفز لدى المرأة أموراً كالغيرة والكراهية والحسد وأحيانا الرغبة في الإنتقام والذي قد يؤدي بها الى حد إرتكابها للجريمة متى ما مست أي محفز خارجي مشاعرها مساساً جارحاً أو تعرضت مصالحها للخطر يمكن أن يعمل هذا المحفز على إيقاظ دوافع كامنة في نفسها قد يؤدي بالتالي الى غضبها وإقترافها للجريمة.

ثالثاً:-النظرية الإجتماعية: تؤكد هذه النظرية على دور العوامل الخارجية الدافعة لإرتكاب المرأة للجريمة والمتمثلة بالظروف والوقائع التي لاترتبط بشخصية المرأة ولا بتكوينها العضوي أو النفسي وإنما ترجع الى البيئة الخارجية والوسط الذي تعيش فيه، والمقصود بالبيئة الخارجية هنا مجموعة العوامل الإجتماعية والإقتصادية والثقافية المحيطة بالمرأة والتي تؤثر بعضها أو كلها مجتمعة على سلوك المرأة وطريقة تفكيرها وبالتالي تدفع بها الى الإنحراف والجريمة، وسوف نتطرق الى بعض هذه النظريات بشكل مختصر وهي:-

1- نظرية الأنومي: يرى دوركايم أن الجريمة ظاهرة إجتماعية طبيعية، وأن المجرم عامل طبيعي من عوامل الحياة الاجتماعية. فالافراد في المجتمع مختلفون في الافكار والمعتقدات بحيث ان لكل فرد حرية التعبير والرأي الأمر الذي يخلق تنوعاً بين الافراد في العلاقات والوظائف في المجتمع وبشكل خاص مجتمع المدينة، فيقل التعاون والاتصال بينهم، عندها تقل هيمنة – الضمير الجمعي – (الربدي،2003،ص:29). حيث كلما قلت قوة الضمير الجمعي ضعفت ردة الفعل تجاه السلوك المنحرف عندئذٍ تزداد إحتمالية انتشار الجريمة والعكس صحيح. ونظراً لأن حاجات الفرد وطموحاته لاتقف عند حد معين لذلك لابد من وجود تنظيم اجتماعي كقوة خارجية للسيطرة على سلوك الفرد والحد من طغيان حاجاته وشهواته، وهذا التنظيم كما يراه دوركايم

يشكل جهازاً ضابطاً لسلوك الافراد في المجتمع وأي إختلال في هذا الجهاز يضطرب في تأدية وظيفته الضابطة عندها ينطلق الافراد نحو تحقيق أهدافهم متجاوزين كل الحدود مما يعرض المجتمع الى حالة عدم انتظام حيث تغيب السوية الاجتماعية ويحل الشذوذ أو الانحراف. هذا وقد طوَر – ميرتون – مفهوم دوركايم للأنومي عندما عرفه بأنه حالة إجتماعية تتصف بالتناقض والصراع بين الاهداف المحددة من قبل المجتمع والطرق التي يقررها في تحقيق هذه الاهداف (الدوري، 1984،ص:237). وبالتالي يحدث الإنحراف عنما لايكون هناك توازن بين الاهداف المرجوة تحقيقها والوسائل التي تؤدي الى تلك الاهداف.

2- **نظرية التفكك الإجتماعي:** تستند هذه النظرية على فكرة كون حجم الجريمة في المجتمعات الريفية اقل من حجمها في المجتمعات المتحضرة، وقد إستوحى عالم الاجتماع الامريكي ثورستين سيلين –والذي يعتبر رائد هذه النظرية – فكرته هذه من واقع المجتمع الامريكي الذي عاصره، حيث يرى سيلين أن الانسان في المجتمع الريفي يعيش حياة بسيطة تخلو من العقد المسببة للجريمة على عكس الفرد في المجتمع المتحضر الذي إذا مسَه ظروف صعبة لشعر بالوحدة ولحاجته الماسة لمساعدة الآخرين له قد يكون دافعاً للحقد والكراهية بحق أبناء مجتمعه مما يسهل عليه بالتالي إقتراف الجريمة(حبيب،1985،ص:124).

3- **نظرية الإختلاط الفارقي:** قدم سذرلاند نظريته عن الإختلاط الفارقي ومفادها أن غالبية السلوك الإجرامي يتعلمه الشخص من خلال إحتكاكه بالأنماط الإجرامية المقبولة في إطار بيئة إجتماعية وفيزيقية معينة(المشهداني، 2005،ص: 143). ويمكن القول ان عملية تحول الفرد الى مجرم يعتمد على قوة وكثافة علاقته بالوسط الإجرامي، لأن عملية تعلم السلوك الإجرامي تمر بنفس الميكانيزمات التي تلمسها في كافة عمليات التعليم والتعلم، وعليه يمكن تلخيص نظرية سذرلاند حول كون السلوك الإجرامي سلوك تعلمي بمعنى يتعلمه الفرد من محيطه الإجتماعي وكلما زادت درجة التقارب بين الفرد وهذا المحيط الذي يعيش فيه زادت بالنتيجة إمكانية التعلم والإقتناع بالسلوك الإجرامي، ولهذا وبحسب هذه النظرية تعد الأسرة و جماعة الرفاق والأصدقاء من أكثر الجماعات تأثيراً على سلوك الفرد بحكم التواصل والتفاعل المستمر بها.

وأخيراً يمكن إعتبار سذرلاند أول عالم إجتماع معاصر حاول وضع نظرية إجتماعية لتفسير السلوك الإجرامي من خلال وضع مجموعة من العوامل والاسباب المحيطة بالفرد والمرتبطة بالسلوك الإجرامي له في جميع الاحوال وفي كل زمان ومكان(الدوري، 1984،ص:252).

رابعاً:- النظرية الثقافية: تعني الثقافة كل مايؤمن به الفرد من قيم ومعتقدات ومعارف، وكل ما يدور في ذهنه من صور وأفكار وأحاسيس، وكل مايوجه سلوكه من عادات وتقاليد وقوانين، وهي إسلوب وطريقة تفكير الانسان في حياته. كما تشكل الثقافة الإطار العام السلوكي الذي يتعرف بموجبه الافراد في جماعة ما (داخل المجتمع) أو المجتمع بأكمله على السلوكيات المقبولة إجتماعياً إضافة الى القواعد الثقافية في ذلك المجتمع(البداينة، 2003،ص: 100). وأي إنحراف عن هذه القواعد الثقافية يؤدي بالفرد المنحرف الى التفاعل مع أنماط ثقافية مضادة للثقافة العامة للمجتمع والتي غالباً ماتكون ثقافات إجرامية. والجدير بالذكر فإن المجتمع الواحد لاتسوده ثقافة واحدة بل عدة ثقافات متباينة داخل الثقافة العامة السائدة في المجتمع، وقد أكد ألبرت كوهين أن الثقافات الفرعية توجد بشكل واضح في المجتمعات الطبقية عندما يقارن المنحرفون مكانتهم الدنيا مع الطبقة الوسطى فينشأ لديهم رد فعل يتخذ شكل الإنكار لقيم الطبقات المتوسطة وبالتالي الإنحراف عنها(المشهداني، 2005،ص:142).

هذا وقد ربط البعض بين الصراع الثقافي والجريمة، حيث فسروا الجريمة بإختلاف الأنماط الثقافية وربطوا بين ثقافات الطبقة الدنيا والجريمة، في حين نجد أن أصحاب نظرية الصراع ومنهم سيلين الذي يعتقد بأن الصراع الثقافي يستبطن صراعاً ذهنياً يقود الى الجريمة أو الخروج عن القانون(المشهداني، 2005،ص: 142). وهناك نظرية - الهوة الثقافية – أو مايسمى بنظرية – الفجوة الثقافية – لعالم الإجتماع وليام أوجبرن والذي يرى أن الفجوة الثقافية تحدث في المجتمعات التي يكون فيها التغير الثقافي المادي أسرع من بكثير من

التغير الثقافي المعنوي، فيحدث تخلف لبعض العناصر الثقافية نتيجة عدم توازن عمليات تغير الثقافة مما يولد المشكلات الإجتماعية المرتبطة بالتفكك الإجتماعي الذي يظهر نتيجة التخلف الثقافي(عبد الجواد، 1983،ص: 89). ويظهر ذلك جلياً في المجتمعات المستهلكة للوسائل التكنولوجية، فمايحدث هو قيام وسائل التواصل الإجتماعي بتسهيل عملية الإتصال الثقافي بين المجتمعات المختلفة الأمر الذي أحدث تصارع وتلوث داخل الثقافة الواحدة مما أدى الى تشويش المعايير الثقافية داخل المجتمع الواحد وتصارعها وبالتالي التفسخ الإجتماعي فالإنحراف والجريمة.

خامساً:- النظرية الإقتصادية: تحاول هذه النظرية تفسير السلوك الإجرامي في ضوء العوامل الإقتصادية، فهناك من يربطها بالنظام الإقتصادي السائد، وآخر يربطها بالفقر، وفريق ثالث يربط بينها وبين الأزمات الإقتصادية الذي يشهدها المجتمعات كالرخاء والإنكماش والتضخم، الى غير ذلك من التفسيرات. وقد ظهر التفسير الإقتصادي للجريمة على يد العالم كارل ماركس الذي يرى أن المجتمع الرأسمالي هو مجتمع يسود فيه العداء بين طبقتين، الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة، وبما أن الطبقة الرأسمالية هي التي تسيطر على عملية التبادل في المواقع الإقتصادية بحكم تراكم الثروة لديها، وبهذا تصبح الطبقة العاملة خارج هذه العملية مما يؤدي الى قيامها بالثورة للقضاء على أسباب قهرها(عودة، د.س،ص: 104). ولهذا يرى ماركس أن القضاء على المشكلات الإجتماعية ومنها الجريمة أنما يتم بإصلاح النظام الإقتصادي.

ومن مؤيدي هذه النظرية الإقتصادي الهولندي بونجيه الذي يعزو الجريمة أيضاً الى النظام الرأسمالي ومايسوده من صراعات طبقية، حيث يعتقد بونجيه أن الجريمة مظهر من مظاهر السلوك الإنساني الذي ينبعث عن طبيعة الإنسان الأنانية، وهذه الانانية ليست فطرية موروثة، وإنما هي صفة مكتسبة تؤدي الى الإنحلال الأخلاقي الذي يقود بدوره الى الإنحراف والجريمة(الدوري،1984،ص:105-106). من خلال ماتقدم جد أن البعض من العلماء لاسيما الإقتصاديين قد أرجعوا الجريمة الى النظام الإقتصادي، ومنهم من ربطه بالفقر والبطالة والدخل المنخفض وغيرها من العوامل والتي تعتبر متغيرات قد تدفع بصاحبها الى إرتكاب الجريمة.

سادساً:- النظرية النسائية في تفسير الجريمة: عند قراءة الأدب الجنائي نجد محاولات من قبل علماء الإجرام حول مدى إمكانية تطبيق النظريات الذكورية على المرأة المجرمة، بينما قام آخرون بإستعارة هذه النظريات في حين حاول فريق ثالث إعادة صياغة كلية لهذه النظريات. وبهذه الإعادة لصياغة النظريات ظهرت مايسمى بالنظرية النسائية خلال العقود القليلة الماضية، وقد حاولت هذه النظرية تغير الطريقة التي كان ينظر بها العلماء الى مجتمع بحثهم(لطفي، 2008،ص:74).فذهب العديد من مؤيدي النظرية النسائية الى القول بأن العلم متحيز بشكل كبير الى النظريات الذكورية لفهم الواقع الإجتماعي. والجدير بالذكر فقد حاولت النظرية النسائية في تفسيرها لإختلاف جرائم المرأة عن الرجل الى التنشئة الإجتماعية المختلفة للمرأة والذي أدى الى إنخفاض معدلات بعض الجرائم لديها مقارنة بالجرائم ذات الطابع النسوي مثل الإجهاض والدعارة وجرائم الملكية وغيرها. هذا ويعزى العديد من العلماء قلة جرائم النساء مقارنة بجرائم الرجل الى إحتمال إخفائها أو عدم تسجيلها(هيندسون،1999،ص: 115).

بناءاً على ماتقدم يمكن القول أن الجريمة لاتفسر بعامل واحد بل بمجموعة من العوامل، ولهذا يجب الأخذ بعين الإعتبار كل العوامل المسببة لها والتي تتداخل مع بعضها وبالتالي تدفع الى الجريمة، فالجريمة بحسب النظريات أعلاه هي ثمرة تزاوج بين العوامل الداخلية- الشخصية والنفسية – وعوامل البيئة الخارجية المحيطة بالفرد وعلى هذا الاساس يجب أن تفسر وتحلل السلوك الإجرامي.

الفصل الثالث

الإطار المنهجي للبحث

يتناول هذا الفصل التصميم المنهجي للدراسة والخطوات التي تم إتباعها وفقاً لمشكلة الدراسة وتساؤلاتها بما يساعد في الوصول الى الاهداف المرجوة. وفيها تستعرض الباحثة نوع الدراسة والمنهج

المسخدم، كما تستوضح مجتمع الدراسة، ومجالاته، والكيفية التي تم بها بناء أداة الدراسة وطريقة تطبيقها ميدانياً، وأساليب المعالجة الإحصائية التي تم إستخدامها في تحليل بيانات الدراسة.

أولاً:- نوعية البحث ومنهجيته

إعتمدت الباحثة المنهج الوصفي بطريقة المسح الإجتماعي، ويستخدم المسح الاجتماعي بطريقتين، هما المسوح الشاملة والمسح بطريقة العينة، وقد تم إستخدام طريقة المسح الإجتماعي بالحصر الشامل للحصول على البيانات التي تتطلبها الدراسة، حيث تتم بواسطته سؤال جميع مفردات مجتمع البحث في وقت واحد، بمعنى أخذ جميع النساء المحكومات الموجودات في قسم إصلاحية النساء.

ثانياً:- مجتمع البحث

المقصود بمجتمع البحث في الدراسات الإجتماعية هو جميع مفردات الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها سواءٌ أكانت أفراداً أم عوائل أم مؤسسات..... وغيرها. ونظراً لكون مجتمع الدراسة الحالية صغيرة نسبياً، لذا لم يتم سحب عينة منها بل تم التعامل معها بأكملها والبالغ عددهن (86) إمرأة محكومة في قسم إصلاحية النساء في مدينة أربيل لسنة (2021) بهدف تأمين المعلومات والبيانات اللازمة لإنجاز هذه الدراسة.

ثالثاً:- مجالات البحث

- **المجال البشري:** يتحدد المجال البشري للبحث بالإفراد والمتمثلة بجميع النساء المحكومات في قسم إصلاحية النساء بمدينة أربيل والبالغ عددهن (86) نزيلة.
- **المجال المكاني:** ويقصد به المنطقة التي تجري فيها الدراسة، وتمثل قسم إصلاحية النساء في مدينة أربيل المجال المكاني للدراسة الحالية.
- **المجال الزماني:** ويقصد به الفترة الزمنية لإجراء الدراسة الميدانية والتي إمتدت من 2021/5/1ولغاية 2022/9/1.

رابعاً:- أداة البحث

المقصود بأداة البحث تلك الوسيلة المستخدمة لجمع البيانات حول الظاهرة المدروسة، وتتمثل أداة البحث في هذه الدراسة بالاستبانة -Questionnaire ، تم تصميمها على غرار مقياس ليكرت الخماسي وذلك بعد الإطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة حول موضوع الدراسة، هذا وقد تكونت الإستبانة من جزأين:-

-الجزء الأول: يتمثل بالبيانات العامة لأفراد عينة البحث، الذي إنقسم بدوره الى قسمين: تناول الاول مجموعة الأسئلة المخصصة لجمع المعلومات الديموغرافية، والمتمثلة ب العمر، المستوى التعليمي، الحالة الإجتماعية، الدخل الشهري، المهنة، نوع السكن، أما القسم الثاني فيتضمن خصائص الجريمة المرتكبة والمتعلقة ب نوع الجريمة، ودوافع الجريمة، والسابقة الإجرامية.

-الجزء الثاني: يتعلق بالفقرات الخاصة بأهداف البحث، وقد تكونت الاستبانة بصيغتها الاولية من (45) فقرة موزعة على عدة أبعاد بإستخدام مقياس ليكرت الخماسي ليحقق أهداف الدراسة، ولكي تخضع الإستبانة للشروط السايكوميترية فقد تم تطبيق أداتي الصدق والثبات عليها بإعتبارهما من الشروط الأساسية لبناء مقياس جيد.

ولغرض التأكد من صدق الأداة فقد تم عرضها على (7) محكمين من ذوي الخبرة العلمية في الإختصاصات الإجتماعية والتربوية، وبعد إحتساب المعدل العام لنسب موافقة الخبراء، تبين أن معدل هذه النسب هي (96.50%) والتي تشكل درجة صدق الأداة (انظر ملحق 2). ولأجل التأكد من ثبات الأداة، فقد تم إيجاد معاملات الثبات لفقرات أداة الدراسة باستخدام اختبار ألفا كرونباخ من الحزمة الإحصائية

SPSS, حيث تراوحت قيم معامل ألفا كرونباخ للأبعاد الفرعية للمقياس مابين (0.888 – 0.921)، في حين بلغت قيمة معامل الثبات للدرجة الكلية للمقياس (0،961) وهذه نسبة ثبات عالية (انظر ملحق 3)، وعلى ضوء ما قام الخبراء بطرحه من إقتراحات وملاحظات حول الإستبانة وإجراء تعديلات عليها، فضلا عن إضافة فقرات من قبل الخبراء، فقد اصبحت أداة البحث في صورتها النهائية مكونة من قسمين موزعة على (45) سؤالاً، منها (9) أسئلة حول البيانات العامة للمبحوثين، و (36) أسئلة خاصة بموضوع البحث(انظر ملحق1). هذا وقد تم مراعاة أن يتدرج مقياس (ليكرت الخماسي) تبعاً لخصائص المقاييس كالتالي: موافق بشدة (5)، موافق (4)، محايد (3)، غير موافق (2)، غير موافق بشدة (1).

خامساً: متغيرات الدراسة

أولاً: المتغيرات المستقلة: وتشمل بعض المتغيرات الديموغرافية والمتمثلة ب (العمر، والمستوى التعليمي، والحالة الإجتماعية، والدخل الشهري).

ثانياً: المتغيرات التابعة:وتتمثل (بالدوافع الإجتماعية والثقافية،والدوافع النفسية،والدوافع الإقتصادية).

سادساً: الوسائل الإحصائية

وفيها إستخدمت الباحثة الوسائل التالية:-

- التكرارات والنسب المئوية لوصف أفراد العينة.
- إستخدام إختبار ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات الأداة.
- إستخدام المتوسط الحسابي للتعرف على مستوى إستجابات أفراد العينة، والإنحراف المعياري للتعرف على مستوى تشتت إجابات الأفراد عن المتوسط الحسابي للفقرات.
- إستخدام تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA.

الفصل الرابع
عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

يتناول الفصل الحالي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في الجانب الميداني ومناقشتها في ضوء أهداف الدراسة، وفيما يلي عرض لهذه البيانات وعلى النحو الآتي:-

أولاً: عرض بيانات الدراسة وتحليلها:-

1- عرض البيانات العامة لأفراد عينة البحث:

جدول (1) يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر

فئات العمر بالسنوات	العدد	النسبة المئوية%
18-25	16	18.6
26-33	43	50.0
34-41	19	22.1
42-49	8	9.3

المجموع الكلي	86	100.0

تشير نتائج الدراسة الميدانية وكما يتضح من الجدول أعلاه أن الفئات العمرية لأفراد العينة تتراوح مابين (18-49) سنة موزعة على أربعة مجاميع، حيث أن ما نسبته (18.6%) من أفراد عينة الدراسة هن من ضمن الفئة العمرية (18-25) سنة، ولوحظ أن ما نسبته (50%) من أفراد عينة الدراسة هن ضمن الفئة العمرية (26-33)، وتبين أن ما نسبته (22.1%) من أفراد عينة الدراسة يقعن ضمن الفئة العمرية (34-41) سنة، فيما تبين أن ما نسبته (9.3%) من أفراد عينة الدراسة ضمن الفئة العمرية (42-49) سنة.

جدول (2) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية %
متوسطة	13	15.1
إبتدائية	6	7.0
يقرأ ويكتب	58	67.4
أمي	9	10.5
المجموع الكلي	86	100.0

يتضح لنا من الجدول أن ما نسبته (15.1%) من أفراد عينة الدراسة يتمتعن بمستوى تعليمي (متوسطة)، وأن نسبة (7%) من أفراد عينة الدراسة كن يحملن شهادة (الإبتدائية)، فيما كان التوزيع الأعلى ما بين أفراد عينة الدراسة لصالح المستوى التعليمي (يقرأ ويكتب) والذي بلغ (67.4 %)، أما نسبة (10.5%) من أفراد عينة الدراسة كن غير متعلمات نهائيًا.

جدول (3) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية %
متزوجة	48	55.8
مطلقة	21	24.4
أرملة	9	10.5
منفصلة دون طلاق	5	5.8
عزباء	3	3.5
المجموع الكلي	86	100.0

يتضح لنا من الجدول (3) أن ما نسبته (55.8%) من أفراد العينه كن من المتزوجات، ونسبة (24.4%) كن من المطلقات، ولوحظ أن نسبة (10.5%) كن من الأرامل، بينما كانت نسبة منفصلات دون طلاق نحو (5.8%) من أفراد عينة الدراسة، وأخيراً بلغت نسبة العازبات (3.5%) من مجموع العينة.

جدول (4) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري

الدخل الشهري	العدد	النسبة المئوية %

بدون دخل	22	25.6
أقل من 200 ألف دينار	34	39.5
200-500 ألف دينار	23	26.7
أكثر من 500 ألف دينار	7	8.1
المجموع الكلي	86	100.0

يتضح من الجدول (4) أن نسبة (25.6%) من أفراد العينه كن (بدون دخل)، وما نسبته (39.5%) من المبحوثات كان دخلهن (أقل من 200 ألف دينار)، ولوحظ أن ما نسبته (26.7%) منهن تراوحت دخلهن مابين (200-500 ألف دينار)، في حين أن نسبة (8.1%) من أفراد عينة الدراسة كان دخلهن الشهري (أكثر من 500 ألف دينار).

جدول (5) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المهنة

المهنة	العدد	النسبة المئوية %
عاطلات عن العمل	15	17.4
أعمال حرة	25	29.1
قطاع خاص	24	27.9
قطاع حكومي	16	18.6
ربة بيت	6	7.0
المجموع الكلي	86	100.0

يتضح لنا من الجدول (5) أن ما نسبته (17.4%) من أفراد عينة الدراسة هن عاطلات عن العمل، ونسبة(29.1%) كن يمارسن أعمال حرة، وتبين أن ما نسبته (27.9%) من السجينات كنّ يعملنّ في القطاع الخاص، كما وأن نسبة (18.6%) منهن يعملن في القطاع الحكومي،ولوحظ أن ما نسبته (7%) من أفراد العينة هن ربات بيوت.

جدول (6) يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن

نوع السكن	العدد	النسبة المئوية %
ملك	9	10.5
سكن مشترك	11	12.8
إيجار	51	59.3
مخيم	9	10.5
لا يوجد سكن ثابت	6	7.0
المجموع الكلي	86	100.0

يتضح من الجدول (6) أن ما نسبته (10.5%) من المبحوثات يسكن دور ملك، ونسبة (12.8%) منهن لديهن سكن مشترك مع الأهل والأقارب، بينما لوحظ أن نسبة (59.3%) من العينة يسكنون في بيوت إيجار، و أن ما نسبته (10.5%) منهن يسكنون في المخيمات، وأخيراً تبين أن نسبة (7%) منهن ليست لديهن سكن ثابت.

جدول (7) يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوع الجريمة مرتبة تنازلياً

نوع الجريمة	العدد	النسبة المئوية %
تجارة مخدرات	17	19.8
سرقة	15	17.4
دعارة	13	15.1
خيانة زوجية	9	10.5
تعاطي مخدرات	7	8.1
مخالفات إدارية وحكومية	5	5.8
قتل	4	4.7
عنف أسري	4	4.7
تعاطي مخدرات ودعارة	4	4.7
إرهاب	2	2.3
إحتيال	2	2.3
إعتداء بالضرب	2	2.3
مواد أخرى	2	2.3
المجموع	86	100.0

من معطيات الجدول (7) يتضح لنا تنوع الجرائم المرتكبة من قبل المبحوثات أفراد العينة المدروسة، حيث إحتلت جريمة تجارة المخدرات المرتبة الأولى والذي بلغت نسبة (19.8%) من توزيع الجرائم، وإحتلت جريمة السرقة المرتبة الثانية بنسبة (17.4%)، وجاءت جريمة الدعارة بالمرتبة الثالثة بنسبة (15.1%) من توزيع الجرائم، وتبين أن ما نسبته (10.5%) من الجرائم المرتكبة كانت خاصة بالجرائم المتعلقة بالخيانة الزوجية، أما جريمة تعاطي مخدرات فقد إحتلت المرتبة الخامسة من نسبة الجرائم حيث بلغت (8.1%)، ولوحظ أن ما نسبته (5.8%) من الجرائم كانت متعلقة بمخالفات إدارية وحكومية، وتبين أن جرائم القتل، والعنف الأُسري، وجريمة تعاطي المخدرات ودعارة جاءت في المرتبة السابعة وحازت على نسبة مئوية بلغت (4.7%) من التوزيع العام للجرائم المرتكبة، وأخيراً لوحظ أن جرائم الإرهاب، والإحتيال، والإعتداء بالضرب، ومواد أخرى، جاءت جميعها بالمرتبة الثامنة وبلغت نسبة كل من هذه الجرائم (2.3%) كل على حده من التوزيع العام للجرائم المرتكبة.

جدول (8) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب دوافع الجريمة

دوافع الجريمة	العدد	النسبة المئوية %
الانتقام	14	16.3
الحاجة إلى المال	22	25.6
التأثر بالمحيط	33	38.4
المتعة والمغامرة	4	4.7
التورط	13	15.1
المجموع الكلي	86	100.0

يظهر لنا من معطيات الجدول (8) أن نسبة (16.3%) من أفراد العينة كان الدافع وراء ارتكابهن للجريمة هو الانتقام، وأن ما نسبته (25.6%) منهن أكدن أن الدافع هو الحاجة إلى المال،

ولوحظ أن ما نسبته (38.4%) من النساء كان الدافع هو التأثر بالمحيط، وما نسبته (4.7%) من ارتكاب الجريمة كان بدافع المتعة والمغامرة، وتبين أن ما نسبته (15.1%) من النساء يرتكبن الجريمة بدافع التورط.

جدول (9) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السابقة الإجرامية

عدد السوابق	العدد	النسبة المئوية %
لا يوجد سوابق	31	36.0
سابقة	21	24.4
سابقتان	17	19.8
ثلاثة سوابق	9	10.5
أكثر من ثلاثة سوابق	8	9.3
المجموع الكلي	86	100.0

يتضح لنا من الجدول (9) أن نسبة (36%) من أفراد العينة لم يكن لهن أي سوابق في ارتكاب الجريمة، وأن ما نسبته (24.4%) منهن كان لديهن سابقة إجرامية واحدة، ولوحظ أن ما نسبته (19.8%) لديهن سابقتان جرميتان، ونسبة (10.5%) من أفراد عينة الدراسة لديهن ثلاثة سوابق إجرامية، وأخيراً كان نسبة اللاتي لديهن أكثر من ثلاثة سوابق جرمية قد بلغ (9.3%) من مجموع أفراد عينة الدراسة.

2- عرض البيانات الخاصة بموضوع البحث وتحليلها:

يتناول هذا المبحث عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في الجانب الميداني وفقاً للأهداف التي حددناها سلفاً، من خلال إستخدام العديد من الأساليب الإحصائية منها المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى استجابات أفراد عينة الدراسة، هذا وقد تم التعامل مع المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة وفقًا للمعادلة التالية:

القيمة العليا لبدائل الإجابة – القيمة الدنيا لبدائل الإجابة = 1-5 = 1.33 وتساوي طول الفئة

عدد المستويات 3

وعليه يكون المستوى المنخفض من 1.00 + 1.33 =2.33

ويكون المستوى المتوسط من 2.34+ 1.33 =3.67

أما المستوى المرتفع من 3.68 + 1.33 = 5.00

وفيما يلي عرض لهذه النتائج:-

أ –**النتائج المتعلقة بالهدف الأول:** لغرض تحقيق الهدف الخاص بأسباب الجريمة ودوافعها لدى المرأة في المجتمع الكوردستاني، فقد تم إستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى استجابات أفراد عينة الدراسة، وكما هو موضح أدناه:

جدول (10) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول دوافع إرتكاب المرأة للجريمة مرتبة ترتيباً تنازليًا.

ت	دوافع إرتكاب المرأة للجريمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
3	الدوافع الاقتصادية	4.29	0.59	1	مرتفع
1	الدوافع الاجتماعية والثقافية	4.23	0.63	2	مرتفع
2	الدوافع النفسية	4.14	0.71	3	مرتفع
	المتوسط الحسابي العام	4.22	0.59		مرتفع

يتضح من الجدول (10) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (4.29 و4.14)، حيث حازت دوافع إرتكاب المرأة للجريمة بشكل عام على متوسط حسابي إجمالي بلغ (4.22)، وهو من المستوى المرتفع، كما لوحظ من معطيات الجدول أعلاه أن الدوافع الاقتصادية قد إحتلت المرتبة الأولى حيث حازت على أعلى متوسط حسابي والذي بلغ (4.29) وبانحراف معياري (0.59) وهو من المستوى المرتفع، وبالمرتبة الثانية جاءت الدوافع الاجتماعية والثقافية للجريمه، بمتوسط حسابي بلغ (4.23) وانحراف معياري (0.63)، وهو من المستوى المرتفع، وفي المرتبة الثالثة جاءت الدوافع النفسية، والحاصلة على متوسط حسابي قدره (4.14) وبانحراف معياري (0.71)، وهو أيضاً من المستوى المرتفع. ولغرض التعرف على مستوى الفقرات المتعلقة بدوافع إرتكاب المرأة للجريمة في المجتمع الكوردستاني فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذه الفقرات، وفيما يلي عرض لهذه النتائج:

البعد الأول: الدوافع الاجتماعية والثقافية للجريمة

جدول (11) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإستجابات أفراد العينة حول فقرات الدوافع الاجتماعية والثقافية للجريمة مرتبة ترتيباً تنازلياً

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
10	التحريض من الاهل	4.74	0.67	1	مرتفع
11	التحريض من الاصدقاء	4.48	0.75	2	مرتفع
17	زواج زوجي للمرة الثانية	4.36	0.99	3	مرتفع
13	التعنيف اللفظي من قبل الاهل	4.29	0.87	4	مرتفع
15	انفصال والدي	4.23	0.98	5	مرتفع
12	عدم الإستقرار الأسري	4.21	0.80	6	مرتفع
16	التعرض للتحرش خارج المنزل	4.07	0.89	7	مرتفع
14	الضرب من قبل الاهل	3.86	0.84	8	مرتفع
18	تأثير وسائل الأعلام كالتلفزيون والهواتف والنت	3.81	0.95	9	مرتفع
	المتوسط الحسابي العام	4.23	0.63		مرتفع

يتضح لنا من الجدول (11) أن المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين (4.74 و3.81)، حيث حاز بعد الدافع الإجتماعي والثقافي على متوسط حسابي إجمالي قدره (4.23)، بإنحراف معياري (0.63) وهو من المستوى المرتفع، وقد حازت الفقرة رقم (10) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (4.74)، وبانحراف معياري (0.67)، وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على

(التحريض من الأهل)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (11) بمتوسط حسابي بلغ (4.48) وبانحراف معياري (0.75) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (التحريض من الأصدقاء)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (17) بمتوسط حسابي (4.36) وبانحراف معياري (0.99) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (زواج زوجي للمرة الثانية)، وفي المرتبة الرابعة جاءت الفقرة رقم (13) بمتوسط حسابي (4.29) وانحراف معياري (0.87) وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (التعنيف اللفظي من الأهل). وفي المرتبة الخامسة جاءت الفقرة رقم (15) بمتوسط حسابي (4.23) وانحراف معياري (0.98) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (انفصال والدي)، وفي المرتبة السادسة جاءت الفقرة رقم (12) بمتوسط حسابي بلغ (4.21) وبانحراف معياري (0.80) وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (عدم الإستقرار الأُسري) وفي المرتبة السابعة جاءت الفقرة رقم (16) بمتوسط حسابي (4.07) وبانحراف معياري (0.89) وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (التعرض للتحرش خارج المنزل)، وفي المرتبة الثامنة جاءت الفقرة (14) التي نصت على (الضرب من قبل الأهل) بمتوسط حسابي (3.86) وانحراف معياري (0.84) وهو من المستوى المرتفع. وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (18) بمتوسط حسابي (3.81) وبانحراف معياري (0.95)، وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (تأثير وسائل الأعلام كالتلفزيون والهواتف والنت).

البعد الثاني: الدوافع النفسية للجريمة

جدول (12) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإستجابات أفراد العينة حول فقرات الدوافع النفسية للجريمة مرتبة ترتيباً تنازلياً

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
22	الإنتقام	4.35	0.97	1	مرتفع
21	الشعور بالخوف وعدم الأمان	4.33	0.96	2	مرتفع
19	اشعر بالنبذ من قبل الاسرة	4.30	0.91	3	مرتفع
24	الحرمان العاطفي من قبل الأسرة	4.17	1.01	4	مرتفع
29	عدم الرغبة في التواصل مع المجتمع	4.14	0.90	5	مرتفع
28	اسمع وساوس تتحدث معي	4.12	0.98	6	مرتفع
25	أشعر بالإحباط من قبل الجميع	4.08	0.90	7	مرتفع
23	الشعور بالنقص ونكران الذات	4.06	0.99	8	مرتفع
27	لا اسيطر على غضبي	4.05	1.03	9	مرتفع
20	اشعر بالغربة وسط أهلي	4.00	0.88	10	مرتفع
26	حاولت الانتحار هروبا من الواقع	3.94	0.96	11	مرتفع
	المتوسط الحسابي العام	4.14	0.71		مرتفع

من بيانات الجدول أعلاه، يتضح لنا أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (4.35 و3.94)، حيث حاز بعد الدوافع النفسية على متوسط حسابي إجمالي قدره (4.14) بإنحراف معياري (0.71) وهو من المستوى المرتفع، وعليه حازت الفقرة (22) الذي أكد أن الدافع هو (الإنتقام)على

أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (4.35)، وبانحراف معياري (0.97)، وهو من المستوى المرتفع، محتلة بذلك المرتبة الأولى، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (21) بمتوسط حسابي بلغ (4.33) وبانحراف معياري (0.96) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (الشعور بالخوف وعدم الأمان)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (19) بمتوسط حسابي (4.30) وبانحراف معياري (0.91) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (أشعر بالنبذ من قبل الأسرة)، وفي المرتبة الرابعة جاءت الفقرة رقم (24) بمتوسط حسابي (4.17) وانحراف معياري (1.01) وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (الحرمان العاطفي من قبل الأسرة). وفي المرتبة الخامسة جاءت الفقرة رقم (29) بمتوسط حسابي (4.14) وانحراف معياري (0.90) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (عدم الرغبة في التواصل مع المجتمع)، وفي المرتبة السادسة جاءت الفقرة رقم (28) بمتوسط حسابي بلغ (4.12) وبانحراف معياري (0.98) وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (أسمع وساوس تتحدث معي)، وفي المرتبة السابعة جاءت الفقرة رقم (25) بمتوسط حسابي (4.08) وبانحراف معياري (0.90) وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (أشعر بالإحباط من قبل الجميع)، وفي المرتبة الثامنة جاءت الفقرة التي نصت على (الشعور بالنقص ونكران الذات) بمتوسط حسابي (4.06) وانحراف معياري (0.99) وهو من المستوى المرتفع، أما المرتبة التاسعة فكانت من نصيب الفقرة رقم (27) والتي حازت على متوسط حسابي (4.05) وانحراف معياري (1.03) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (لا أسيطر على غضبي)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة فقد جاءت الفقرة رقم (20) بمتوسط حسابي بلغ (4.00) وانحراف معياري (0.88) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (أشعر بالغربة وسط أهلي) ، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (26) بمتوسط حسابي (3.94) وبانحراف معياري (0.96)، وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (حاولت الانتحار هروباً من الواقع).

البعد الثالث: الدوافع الاقتصادية للجريمة

جدول (13) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإستجابات أفراد العينة حول فقرات الدوافع الإقتصادية مرتبة ترتيباً تنازلياً

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
38	زوجي يجبرني على الإنفاق على المنزل	4.90	0.55	1	مرتفع
39	ابني يأخذ نقودي للانفاق على المخدرات	4.53	0.68	2	مرتفع
34	اهلي يأخذون نقودي بالإجبار	4.47	0.90	3	مرتفع
45	زوجي يصرف نقوده على عشيقاته	4.47	0.92	3	مرتفع
41	لايوجد لدي مصدر للإنفاق سوى مساعدة الناس	4.38	0.81	4	مرتفع
33	زوجي يستولي على نقودي	4.37	0.95	5	مرتفع
43	لا أمتلك مصاريف علاجي	4.36	0.91	6	مرتفع
31	وجود ديون وإلتزامات مالية	4.34	1.00	7	مرتفع
40	الجمعيات الخيرية تساعدني ماديا	4.27	0.76	8	مرتفع
35	حرمت من الميراث	4.22	0.83	9	مرتفع
32	تركي للعمل أزم وضعي المادي	4.19	0.96	10	مرتفع
36	لا احد يدعمني ماليا وقت الازمات	4.19	1.08	10	مرتفع

44	تعرضت للنصب ماليا من الاصدقاء	4.12	0.93	11	مرتفع
37	مسؤولة عن نفقات ابنائي	3.98	1.07	12	مرتفع
30	الدخل الشهري لا يكفي	3.92	1.00	13	مرتفع
42	إحتياجي للمال	3.92	0.81	13	مرتفع
	المتوسط الحسابي العام	4.29	0.59		مرتفع

يتضح لنا من الجدول (13) أن المتوسطات الحسابية لفقرات الدوافع الاقتصادية قد تراوحت ما بين (4.90 و3.92)، حيث حاز هذا البعد على متوسط حسابي إجمالي قدره (4.29) بإنحراف معياري (0.59) وهو من المستوى المرتفع، وقد حازت الفقرة رقم (38) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (4.90)، وبانحراف معياري (0.55)، وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (زوجي يجبرني على الإنفاق على المنزل)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (39) بمتوسط حسابي بلغ (4.53) وبانحراف معياري (0.68) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (ابني يأخذ نقودي للانفاق على المخدرات)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرتين ذوات الأرقام (34 و45) بمتوسط حسابي (4.47) وبانحراف معياري (0.90، و0.92) على التوالي،وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرتين على (أهلي يأخذون نقودي بالإجبار، وزوجي يصرف نقوده على عشيقاته)، وفي المرتبة الرابعة جاءت الفقرة رقم (41) بمتوسط حسابي (4.38) وانحراف معياري (0.81) وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (لا يوجد لدي مصدر للإنفاق سوى مساعدة الناس)، وفي المرتبة الخامسة جاءت الفقرة رقم (33) بمتوسط حسابي (4.37) وانحراف معياري (0.95) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (زوجي يستولي على نقودي)، وفي المرتبة السادسة جاءت الفقرة رقم (43) بمتوسط حسابي بلغ (4.36) وبانحراف معياري (0.91) وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (لا أمتلك مصاريف علاجي)، وفي المرتبة السابعة جاءت الفقرة رقم (31) بمتوسط حسابي (4.34) وبانحراف معياري (1.00) وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (وجود ديون والتزامات مالية)، وفي المرتبة الثامنة جاءت الفقرة التي نصت على (الجمعيات الخيرية تساعدني مادياً) بمتوسط حسابي (4.27) وانحراف معياري (0.76) وهو من المستوى المرتفع، أما المرتبة التاسعة فكانت من نصيب الفقرة رقم (35) والتي حازت على متوسط حسابي (4.22) وانحراف معياري (0.83) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (حرمت من الميراث)، وفي المرتبة العاشرة جاءت الفقرتين ذوات الأرقام (32، و36) بمتوسط حسابي (4.19) وبانحراف معياري (0.96، و1.08)على التوالي، وهما من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرتين على (تركي للعمل أزم وضعي المادي، ولا أحد يدعمني مالياً وقت الأزمات).وفي المرتبة الحادية عشر جاءت الفقرة رقم (44) بمتوسط حسابي (4.12) وانحراف معياري (0.93) وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (تعرضت للنصب مالياً من الأصدقاء)، وفي المرتبة الثانية عشر جاءت الفقرة رقم (37) بمتوسط حسابي (3.98) وانحراف معياري (1.07) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (مسؤولة عن نفقات أبنائي). وفي المرتبة ما قبل الأخيرة فقد جاءت الفقرة رقم (30) بمتوسط حسابي بلغ (3.92) وانحراف معياري (1.00) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (الدخل الشهري لا يكفي)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (42) بمتوسط حسابي (3.92) وبانحراف معياري (0.81)، وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (أحتياجي للمال).

ب- النتائج المتعلقة بالهدف الثاني: لغرض تحقيق الهدف الخاص بمقارنة أسباب الجريمة ودوافعها بحسب بعض السمات الشخصية للنساء في المجتمع الكوردستاني المرتكبات للجريمة (كالعمر، والمستوى التعليمي، والحالة الإجتماعية، والدخل الشهري)، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات

المعياريــة، واستخدام اختبـار التبـاين الأحـادي One Way ANOVA للتعـرف إلـى الفـروق بـين متوسـط إجابـات عينــة الدراســة نحــو العوامــل الاجتماعيــة والثقافيــة، والنفــسية، والاقتــصادية المؤديــة إلــى إرتكاب الجريمة، وفيمايلي عرض لهذه النتائج:-

أولاً: متغير العمر

جدول (14) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى الفروق بين متوسط إجابات العينة نحو الدوافع الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية تبعاً لمتغير العمر

		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دوافع إجتماعية وثقافية	18-25	16	4.17	0.51
	26- 33	43	4.26	0.59
	34-41	19	4.32	0.49
	42-49	8	3.97	1.19
	القياس الكلي	86	4.23	0.63
دوافع نفسية	18-25	16	4.07	0.73
	26- 33	43	4.19	0.66
	34-41	19	4.29	0.67
	42-49	8	3.67	0.98
	القياس الكلي	86	4.14	0.71
دوافع اقتصادية	18-25	16	4.33	0.52
	26- 33	43	4.32	0.54
	34-41	19	4.34	0.55
	42-49	8	3.91	0.94
	القياس الكلي	86	4.29	0.59
القياس الكلي	18-25	16	4.19	0.52
	26- 33	43	4.26	0.56
	34-41	19	4.31	0.55
	42-49	8	3.85	0.93
	القياس الكلي	86	4.22	0.59

من معطيات الجدول (14) يتضح لنا وجود فروق ظاهريـة بـين المتوسـطات الحـسابية لإجابـات عينـة الدراسة نحو الدوافع الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية المؤدية للجريمة تبعاً لمتغير العمر، وللكشف عن دلالة الفروق تم إستخدام إختبار التباين الأحادي One Way ANOVA وكما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (15) يوضح اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى دلالة الفروق بين متوسط إجابات العينة نحو الدوافع الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية تبعاً لمتغير العمر.

		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة الاحصائية 0.05
دوافع اجتماعية وثقافية	بين المجموعات	.777	3	.259	0.645	.588
	داخل المجموعات	32.911	82	.401		
	المجموع	33.688	85			
دوافع نفسية	بين المجموعات	2.336	3	.779	1.567	.204
	داخل المجموعات	40.750	82	.497		
	المجموع	43.086	85			
دوافع اقتصادية	بين المجموعات	1.288	3	.429	1.260	.294
	داخل المجموعات	27.948	82	.341		
	المجموع	29.237	85			
القياس الكلي	بين المجموعات	1.335	3	.445	1.282	.286
	داخل المجموعات	28.475	82	.347		
	المجموع	29.811	85			

أظهرت نتائج الجدول (15) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو الدوافع الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية المؤدية للجريمة تبعاً لمتغير العمر، حيث بلغت قيمة (F) الإحصائي (0.645، 1.567، 1.260، 1.282) على التوالي، وهي قيم غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، كما أن الفروق ما بين المتوسطات الحسابية أن وجدت فهي لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية، ولهذا يتم رفض فرضية البحث وقبول الفرضية الصفرية القائلة (ليس هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة بحسب متغير العمر نحو دوافع الجريمة في المجتمع الكوردستاني). وقد تعزى هذه النتيجة إلى الاتفاق الكبير في وجهات النظر ما بين أفراد عينة الدراسة من المبحوثات وباختلاف أعمارهن تجاه الدوافع الاجتماعية والثقافية والنفسية والاقتصادية المؤدية للجريمة، فجميع أفراد عينة الدراسة من النساء لديهن تصورات مرتفعة المستوى عن تلك الدوافع، وأنها سبب رئيسي في ارتكابهن للجريمة.

ثانياً: المستوى التعليمي

جدول (16) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى الفروق بين متوسط إجابات العينة نحو الدوافع الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية تبعاً لمتغير المستوى التعليمي

		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دوافع إجتماعية وثقافية	متوسطة	13	4.35	0.34
	إبتدائية	6	4.04	1.39
	يقرأ ويكتب	58	4.24	0.59
	أمي	9	4.11	0.50

	القياس الكلي	86	4.23	0.63
دوافع نفسية	متوسطة	13	4.45	0.31
	إبتدائية	6	4.23	0.84
	يقرأ ويكتب	58	4.06	0.74
	أمي	9	4.11	0.84
	القياس الكلي	86	4.14	0.71
دوافع اقتصادية	متوسطة	13	4.39	0.25
	إبتدائية	6	4.18	1.04
	يقرأ ويكتب	58	4.28	0.58
	أمي	9	4.26	0.67
	القياس الكلي	86	4.29	0.59
القياس الكلي	متوسطة	13	4.40	0.26
	إبتدائية	6	4.15	1.09
	يقرأ ويكتب	58	4.20	0.58
	أمي	9	4.16	0.63
	القياس الكلي	86	4.22	0.59

من معطيات الجدول (16) يتضح لنا وجود فروق ظاهرية ما بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثات نحو الدوافع الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية المؤدية للجريمة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي، وللكشف عن دلالة الفروق، تم استخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA ، وكما هو موضح في الجدول (17):

جدول (17) يوضح اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى دلالة الفروق بين متوسط إجابات العينة نحو الدوافع الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية تبعاً لمتغير المستوى التعليمي

		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة الاحصائية 0.05
دوافع اجتماعية و ثقافية	بين المجموعات	.544	3	.181	.449	.719
	داخل المجموعات	33.144	82	.404		
	المجموع	33.688	85			
دوافع نفسية	بين المجموعات	1.672	3	.557	1.104	.353
	داخل المجموعات	41.414	82	.505		
	المجموع	43.086	85			
دوافع اقتصادية	بين المجموعات	.219	3	.073	.206	.892
	داخل المجموعات	29.018	82	.354		
	المجموع	29.237	85			

القياس الكلي	بين المجموعات	.513	3	.171	.479	.698
	داخل المجموعات	29.298	82	.357		
	المجموع	29.811	85			

أظهرت نتائج الجدول (17) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات العينة نحو الدوافع الإجتماعية والثقافية، والنفسية والإقتصادية المؤدية للجريمة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي، حيث بلغت قيمة (F) (0.449، 1.104، 0.206، 0.479) على التوالي، وهي قيم غير دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (0.05)، والفروق ما بين المتوسطات الحسابية أن وجدت فهي لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية. ولهذا يتم رفض فرضية البحث وقبول الفرضية الصفرية القائلة (ليس هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة بحسب متغير المستوى التعليمي نحو دوافع الجريمة في المجتمع الكوردستاني). وقد تعزى هذه النتيجة إلى الاتفاق الكبير في وجهات النظر ما بين أفراد عينة الدراسة من المبحوثات وباختلاف مستواهن التعليمي تجاه الدوافع الاجتماعية والثقافية والنفسية والاقتصادية المؤدية للجريمة، فجميع أفراد عينة الدراسة من النساء لديهن تصورات مرتفعة المستوى عن تلك الدوافع، وأنها سبب رئيسي في ارتكابهن للجريمة.

ثالثا: الحالة الإجتماعية

جدول (20) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى الفروق بين متوسط إجابات العينة نحو الدوافع الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية

		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دوافع اجتماعية وثقافية	متزوجة	48	4.09	0.78
	مطلقة	21	4.32	0.29
	أرملة	9	4.42	0.33
	منفصلة دون طلاق	5	4.67	0.18
	عزباء	3	4.44	0.11
	القياس الكلي	86	4.23	0.63
دوافع نفسية	متزوجة	48	3.99	0.82
	مطلقة	21	4.19	0.54
	أرملة	9	4.55	0.21
	منفصلة دون طلاق	5	4.29	0.63
	عزباء	3	4.70	0.29
	القياس الكلي	86	4.14	0.71
دوافع اقتصادية	متزوجة	48	4.21	0.72
	مطلقة	21	4.31	0.38
	أرملة	9	4.50	0.17
	منفصلة دون طلاق	5	4.48	0.44

	عزباء	3	4.52	0.18
	القياس الكلي	86	4.29	0.59
القياس الكلي	متزوجة	48	4.10	0.72
	مطلقة	21	4.27	0.33
	أرملة	9	4.49	0.19
	منفصلة دون طلاق	5	4.48	0.40
	عزباء	3	4.55	0.16
	القياس الكلي	86	4.22	0.59

يتضح لنا من الجدول (18) وجود فروق ظاهرية ما بين المتوسطات الحسابية لاجابات عينة الدراسة نحو الدوافع الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية المؤديه للجريمة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، وللكشف عن دلالة الفروق، تم استخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA والتي تظهر نتائجه في الجدول (19)

جدول (19) يوضح اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف إلى دلالة الفروق بين متوسط إجابات العينة نحو الدوافع الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب المرأة للجريمة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية

		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة الاحصائية 0.05
دوافع اجتماعية وثقافية	بين المجموعات	2.452	4	.613	1.590	.185
	داخل المجموعات	31.236	81	.386		
	المجموع	33.688	85			
دوافع نفسية	بين المجموعات	3.614	4	.904	1.854	.127
	داخل المجموعات	39.472	81	.487		
	المجموع	43.086	85			
دوافع اقتصادية	بين المجموعات	1.074	4	.269	.772	.546
	داخل المجموعات	28.162	81	.348		
	المجموع	29.237	85			
القياس الكلي	بين المجموعات	2.085	4	.521	1.523	.203
	داخل المجموعات	27.726	81	.342		
	المجموع	29.811	85			

أظهرت نتائج الجدول (19) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو الدوافع الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية المؤدية للجريمة، تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية، حيث بلغت قيمة (F) (1.590، 1.854، 0.772، 1.523) على التوالي، وهي قيم غير دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (0.05)، والفروق ما بين المتوسطات الحسابية أن وجدت، لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية. ولهذا يتم رفض فرضية

البحث وقبول الفرضية الصفرية القائلة (ليس هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة بحسب متغير الحالة الإجتماعية نحو دوافع الجريمة في المجتمع الكوردستاني). وربما يعود السبب في ذلك الى أن جميع المبحوثات يعتقدن أن للدوافع الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية دور في ارتكاب المرأة للجريمة،بغض النظر عن حالتها الاجتماعية، فالأمر متعلق بما تفكر به المرأة من أمور متعلقة بالجريمة ونوعها، وطريقة تنفيذها، وهذا ينعكس فعلياً على إرتكابهن للجريمة بغض النظر عن الحالة الاجتماعية.

رابعاً: الدخل الشهري

جدول (20) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى الفروق بين متوسط إجابات العينة نحو الدوافع الاجتماعية والثقافية والنفسية والاقتصادية التي تعزى لمتغير الدخل الشهري

		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دوافع اجتماعية وثقافية	بدون دخل	22	4.14	0.57
	أقل من 200 الف دينار	34	4.26	0.62
	200-500 الف دينار	23	4.18	0.76
	أكثر من 500 ألف دينار	7	4.49	0.29
	القياس الكلي	86	4.23	0.63
دوافع نفسية	بدون دخل	22	4.06	0.66
	أقل من 200 ألف دينار	34	4.09	0.79
	200-500 ألف دينار	23	4.17	0.73
	أكثر من 500 ألف دينار	7	4.51	0.31
	القياس الكلي	86	4.14	0.71
دوافع اقتصادية	بدون دخل	22	4.33	0.54
	أقل من 200 ألف دينار	34	4.26	0.64
	200-500ألف دينار	23	4.23	0.64
	أكثر من 500 ألف دينار	7	4.47	0.28
	القياس الكلي	86	4.29	0.59
القياس الكلي	بدون دخل	22	4.18	0.54
	أقل من 200 ألف دينار	34	4.21	0.63
	200- 500 ألف دينار	23	4.19	0.67
	أكثر من 500ألف دينار	7	4.49	0.24
	القياس الكلي	86	4.22	0.59

يتضح لنا من معطيات الجدول (20) وجود فروق ظاهرية ما بين المتوسطات الحسابية لاجابات عينة الدراسة نحو الدوافع الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب المرأة للجريمة تعزى لمتغير الدخل الشهري، وللكشف عن دلالة الفروق، تم

استخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA والتي تظهر نتائجه في الجدول (21)

جدول (21) ايوضح ختبار التباين الأحادي للتعرف إلى دلالة الفروق بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو الدوافع الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية المؤدية للجريمة والتي تعزى لمتغير الدخل الشهري

		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة الاحصائية 0.05
دوافع اجتماعية وثقافية	بين المجموعات	.764	3	.255	.634	.595
	داخل المجموعات	32.924	82	.402		
	المجموع	33.688	85			
دوافع نفسية	بين المجموعات	1.168	3	.389	.762	.519
	داخل المجموعات	41.918	82	.511		
	المجموع	43.086	85			
دوافع اقتصادية	بين المجموعات	.390	3	.130	.370	.775
	داخل المجموعات	28.846	82	.352		
	المجموع	29.237	85			
القياس الكلي	بين المجموعات	.575	3	.192	.538	.658
	داخل المجموعات	29.236	82	.357		
	المجموع	29.811	85			

أظهرت نتائج الجدول (21) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة نحو الدوافع الاجتماعية والثقافية، والنفسية، والاقتصادية المؤدية للجريمة، تبعاً لمتغير الدخل الشهري، حيث بلغت قيمة (F) (0.634، 0.762، 0370، 0.538) على التوالي، وهي قيم غير دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (0.05)، والفروق ما بين المتوسطات الحسابية أن وجدت، لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية. ولهذا يتم رفض فرضية البحث وقبول الفرضية الصفرية القائلة (ليس هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة بحسب متغير الدخل الشهري نحو دوافع الجريمة في المجتمع الكوردستاني).

ثانياً: الإستنتاجات والتوصيات والمقترحات:-

أ- الإستنتاجات

بعد عرض نتائج الدراسة والتي تم الحصول عليها من الواقع الميداني، ومن خلال إستقراء هذه النتائج في ضوء أهداف وتساؤلات الدراسة، توصلت الدراسة الى عدد من الإستنتاجات هي كالآتي:-

1- **الإستنتاجات الخاصة بالبيانات العامة لأفراد العينة**: بناء على نتائج الدراسة الميدانية، لوحظ أن ما نسبته (50%) من أفراد عينة الدراسة يقعن ضمن الفئة العمرية (26-33)، وبالرغم من كون العمر مؤشر لمقدار النضج العقلي والفكري للإنسان، ذلك أن لكل مرحلة عمرية خصائص وسمات معينة والتي تؤثر بدورها على طريقة تفكير الفرد، غير أن الإحصائيات الجنائية تؤكد أن أعلى نسبة للإجرام تقع ضمن مرحلة الشباب حتى تصل الى أدنى معدل لها بعد (50) الخمسين(

السراج،1990،ص:224)، أما بخصوص المستوى التعليمي فقد كان التوزيع الأعلى ما بين أفراد عينة الدراسة لصالح المستوى التعليمي (يقرأ ويكتب) والذي بلغ (67.4 %)، فالتعليم هو أساس الثقافة وهو الذي يؤهل الانسان للقدرة على الإنجاز والإبداع فكلما إرتفع المستوى التعليمي للفرد كلما تأهل صاحبه لإقتحام ميادين الحياة لأن الفرد المتعلم يمتلك القدرة على التكيف وإستيعاب الامور ومواجهة المشاكل الحياتية وإيجاد مايلائمه من الحلول بعيداً عما يؤمن به الأُمي. أما بخصوص الحالة الإجتماعية فقد تبين أن ما نسبه (55.8%) من المبحوثات كن من المتزوجات، وقد يعود إرتفاع معدلات الجريمة عند المتزوجات برأي الباحثة يعود الى أوضاعهن الأُسرية المزرية كالتفكك الأُسري أو ممارسة العنف من قبل الزوج أو سوء الوضع المعيشي لهن ولأزواجهن. أما بالنسبة للدخل الشهري للمبحوثات أفراد العينة المدروسة فقد إتضح أن نسبة (25.6%) من أفراد العينه كن (بدون دخل)، وما نسبته (39.5%) من المبحوثات كان دخلهن (أقل من 200 ألف دينار)، حيث تشير الكثير من الدراسات والبحوث الى أن الحرمان المادي وعدم إشباع الحاجات الأساسية قد يدفع الفرد الى إرتكان الجريمة، هذا وقد أشار العديد من البحوث الى أن النساء هن أقل أفراد المجتمع دخلاً وذلك لأن معظمهن ربات بيوت وعاطلات عن العمل ويعتمدن كلياً على الرجل مما يجعلهن أفقر فئات المجتمع، وهذا ما تم تأكيده من خلال البيانات الخاصة بالمهنة ونوع السكن حيث تبين من نتائج الدراسة الميدانية أن ما نسبته (17.4%) من أفراد عينة الدراسة هن عاطلات عن العمل، ونسبة(29.1%) كن يمارسن أعمال حرة، ولوحظ أن ما نسبته (7%) من أفراد العينة هن ربات بيوت، حيث تعد المهنة من العوامل الأساسية التي تحدد الظروف الإقتصادية والمعيشية للفرد فضلاً عن دورها في تحديد القيم والممارسات السلوكية ونوع الأفكار التي يحملها. أما نوع السكن أو عائدية السكن فهي من المتغيرات الأساسية التي تبين الحالة الإقتصادية للفرد والذي قد يكون دافعاً قوياً لإرتكاب الجريمة حيث أكدت نتائج الدراسة الحالية أن نسبة (59.3%) من العينة يسكنون في بيوت إيجار، ونسبة (10.5%) منهن يسكنون في المخيمات، وأخيراً تبين أن نسبة (7%) منهن ليست لديهن سكن ثابت.

2- **وبالنسبة للإستنتاجات الخاصة بخصائص الجريمة ونوعها**، فبالرغم من تأكيد الكثير من الدراسات والبحوث على إختلاف جرائم المرأة عن الجرائم المقترفة من قبل الرجل حيث نجد عدم ميل المرأة الى جرائم العنف كالقتل والضرب والجرح فهي إذا قتلت إما تقتل إنتقاماً من زوج خائن أو تقتل وليدها خوفاً من العار إذا حملته حمل غير شرعي، فالمرأة غالباً ما تقع فريسة لإنفعالاتها ومزاجها المتقلب وهذه طبيعة معروفة بالمرأة وبالمقابل نجد ميلها لإرتكاب جرائم الفساد كالدعارة والخيانة الزوجية، إلا أن الدراسات الحديثة تؤكد دخول المرأة ميادين أخرى للجريمة بحيث صارت تنافس الرجل فيها كجرائم المخدرات والجرائم الإقتصادية وهذا ما أكدته الدراسة الحالية، حيث إحتلت جريمة تجارة المخدرات المرتبة الأولى والذي بلغت نسبة (19.8%) من توزيع الجرائم، وإحتلت جريمة السرقة المرتبة الثانية بنسبة (17.4%)، وجاءت جريمة الدعارة بالمرتبة الثالثة بنسبة (15.1%) من توزيع الجرائم، وتبين أن ما نسبته (10.5%) من الجرائم المرتكبة كانت خاصة بالجرائم المتعلقة بالخيانة الزوجية، أما الدافع لإرتكاب الجريمة فقد أكدت الدراسة الحالية أن نسبة (16.3%)من أفراد العينة كان الدافع وراء ارتكابهن للجريمة هو الانتقام، وأن ما نسبته (25.6%) منهن أكدن أن الدافع هو الحاجة إلى المال، وهذا بديهي في حال كون غالبية المبحوثات أفراد العينة المدروسة يعانين من تدني الوضع الإقتصادي والإجتماعي والثقافي، فأغلبهن يجدن أنفسهن قد فشلن في الحياة العلمية والعملية (بطالة وأُمية وفقر) وأمام الظروف المادية والإقتصادية المزرية التي تواجههن والتي لاتتناسب ومتطلبات الحياة قد يدفع بمعظمهن الى اللجوء الى عالم الفساد ومن ثم عالم الجريمة كحل بديل لمواجهة الظروف الإقتصادية المتردية التي يعشنها. وأخيراً بخصوص السابقة الإجرامية أو عدد مرات دخول المؤسسة، فقد أكدت الدراسة الحالية ن

نسبة (36%) من أفراد العينة لم يكن لهن أي سوابق في ارتكاب الجريمة، وأن ما نسبته (24.4%) منهن كان لديهن سابقة إجرامية واحدة.

3- **الإستنتاجات الخاصة بالهدف الأول،** بناء على نتائج حساب المتوسطات الحسابية لدوافع الجريمة النسوية في المجتمع الكوردستاني، جاء في المرتبة الأولى العوامل الاقتصادية، فقد حازت على أعلى متوسط حسابي بالمقارنة مع بقية الدوافع والذي بلغ (4.29) وبانحراف معياري (0.59) وهو من المستوى المرتفع. وهذا يؤكد وبشدة على أن الدوافع الاقتصادية هي الدافع المهيمن على جريمة المرأة في المجتمع الكوردستاني. حيث تلعب البطالة وإنخفاض الدخل دورا مهماً في تهيئة العوامل المؤدية الى الإجرام وفي تحفيزها وتشجيعها لاتخاذ هكذا قرار. بالطبع ليس كل فرد عاطل عن العمل او دخله منخفض يتخذ مثل هذا القرار في المجتمع، ويبقى السبب منحصر بين تزامن ذلك مع عدم استقرار الاوضاع الاجتماعية ومع الظروف النفسية الضاغطة لدى تلك المرأة. فالحقيقة يكمن في التقاء جميع العوامل بنسب مختلفة في وقت واحد. فمن الواضح انه إذا كان الوضع المادي للمرأة متدهور باتت على شفا حفرة من الوقوع في براثن الجريمة، وما يسهل ذلك بالدرجة الأساس هي التهديدات الاجتماعية والضغوطات النفسية التي تمر بها تلك المرأة، وهذا ماأكدته الدراسة الحالية حيث جاءت الفقرة رقم (27) بمتوسط حسابي (3.94) وبانحراف معياري (0.96)، وهو من المستوى المرتفع والتي تضمنت محاولات الانتحار هروباً من الواقع. فيبدو أن الحالة النفسية للمرأة المجرمة تكون مجهدة وغير متوازنة وفي حالة اضطراب مع الذات،وقد يكون الوضع الاقتصادي المتردي او المحيط الاجتماعي الذي يأخذ المرأة إلى الهاوية أن شاءت الظروف بما يشمل معاملة الوالدين السيئة وتحريض الزوج على الجريمة وتعليم الجيران والاصدقاء للممارسات الغير سوية.

4- **الإستنتاجات الخاصة بالهدف الثاني،** بخصوص مقارنة أسباب الجريمة ودوافعها بحسب بعض السمات الشخصية للنساء في المجتمع الكوردستاني المرتكبات للجريمة، بمعنى الإجابة على فرضية البحث القائلة (هناك فرق معنوي ذات دلالة إحصائية حول أسباب الجريمة ودوافعها بحسب بعض السمات الشخصية للنساء المرتكبات للجريمة). فقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية عدم وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة بحسب متغيرات (العمر، والمستوى التعليمي،والحالة الإجتماعية، والدخل الشهري). حيث كانت قيمة (F) الإحصائية بالنسبة للمتغيرات المذكورة، قيم غير دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (0.05)، والفروق ما بين المتوسطات الحسابية أن وجدت، لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية، ولهذا يتم رفض فرضية البحث وقبول الفرضية الصفرية القائلة (ليس هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة بحسب متغير(العمر، والمستوى التعليمي، والحالة الإجتماعية، والدخل الشهري) نحو دوافع الجريمة في المجتمع الكوردستاني.

ب- التوصيات

بعد أن توصلت الدراسة الى جملة من النتائج حول دوافع الجريمة النسوية في المجتمع الكوردستاني، قامت الباحثة بوضع عدد من التوصيات والمعالجات العلمية حول الموضوع وعلى النحو الآتي:-

1- إن التصدي لظاهرة خطيرة كظاهرة إجرام المرأة تتطلب جهوداً كبيرة من قبل العديد من الجهات سواء كانت حكومية أو غير حكومية أو المؤسسات التربوية أو الأسرة نفسها، من خلال وضع التشريعات القانونية الكفيلة للوقوف بوجه الظاهرة والحد من إزديادها والمتمثلة بسد الإحتياجات الأساسية والعاجلة للمرأة من خلال توفير العمل المناسب لها وتقديم الخدمات النفسية والطبية لها فضلاً عن حل مشاكلها ومشاكل أسرتها لاسيما في حال كون المرأة هي المسؤولة عن معيشة

أبناءها في حال غياب الزوج بهدف إبعادها عن الإستغلال الذي يدفع بها للوقوع في براثن الجريمة.

2- تدريب رجال الشرطة حول كيفية التعامل مع قضايا المرأة من خلال مساندتها ومد يد العون لها لاسيما بعد الإفراج عنها، بحيث لاتترك المرأة المفرج عنها فريسة للعوامل التي أدت بها لإرتكاب الجريمة في المرة الأولى، بل العمل على إزالة هذه الظروف من خلال إيجاد عمل ومسكن لها بهدف إعادتها الى المجتمع والحياة السوية.

3- مراجعة المناهج الدراسية للتأكيد على المساواة بين الرجل والمرأة وتهيئة فرص عمل مساوية لها مع الرجل من حيث نوع العمل والأجر مما يقيها الوقوع فريسة ضعافي الضمير والأخلاق ويضمن لها الإعتماد على نفسها مادياً وتحقيق الذات من الناحية النفسية.

4- تشجيع الأسرة على الإهتمام بالجنسين على أساس المساواة دون التمييز بين الإناث والذكور،إذ قد تلعب تربية الأسرة دور في فقدان ثقة المرأة بنفسها وعدم تحملها المسؤولية الأمر الذي يؤدي بها الى الإنحراف والجريمة في مراحل عمرية لاحقة.

5- تشجيع وسائل الأعلام على الإهتمام بالبرامج والأنشطة التي تستهدف رفع الوعي التربوي والإجتماعي لكل فئات المجتمع حول إحترام المرأة وتعزيز ثقتها بنفسها من خلال دعمها معنوياً بهدف دفعها نحو الإعتماد على نفسها في كل مجالات الحياة العلمية والعملية.

6- وجوب الإستفادة من نتائج البحوث والدراسات العلمية كالدراسة الحالية بهدف رفع المستوى الإقتصادي والإجتماعي والنفسي للمرأة بما يتوافق مع طبيعة المجتمع الكوردستاني للحد من الجريمة والتقليل من آثارها.

ج- **المقترحات**

1- ضرورة إجراء دراسات مماثلة تشمل فئات أخرى المرأة، كدراسة إجرام الرجل أوإجرام الأحداث بهدف معرفة أسباب الجريمة ودوافعها لدى هذه الفئات أيضاً.

2- إجراء بحوث ودراسات أخرى مماثلة ولكن في مجتمعات أخرى غير مجتمع مدينة أربيل كمجتمع مدينة السليمانية أو مدينة دهوك بسبب إختلاف البنية الإجتماعية والثقافية الخاصة بكل مجتمع، وذلك بهدف التعرف على أسباب وأنماط الجريمة في مجتمعات أخرى ومقارنتها مع المجتمع الحالي.

3- كذلك إجراء دراسات مماثلة على عينات أكبر، فمثلاً إجرائها على مستوى إقليم كوردستان، نظراً لأهمية الموضوع وعلاقته المباشرة بحياة أفراد المجتمع ككل.

ملحق (1) إستمارة الإستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي **رقم الإستمارة:**

جامعة صلاح الدين **تاريخ ملىء**
الإستمارة:

كلية التربية/ قسم التربية الخاصة

أختي العزيزة.....

الهدف من هذه الإستمارة هو التعرف على **(دوافع الجريمة النسوية في المجتمع الكوردستاني - دراسة ميدانية في قسم إصلاحية النساء في مدينة أربيل)**، لذا أرجوا منك التفضل بالإجابة على الأسئلة الواردة بالإستمارة، بكل حرية وصدق، علماً بأن دقة وموضوعية هذه المعلومات سوف تساعدنا في إغناء جوانب الدراسة، والتي سوف تعامل بكل أمانة خدمة للبحث العلمي في المجتمع الكوردستاني.

والمقصود بالجريمة النسوية في الدراسة الحالية: تلك الجرائم المتميزة التي تختص بها المرأة، أوأنها أنواع الجرائم التي يشيع إرتكابها من قبل المرأة، كالدعارة والخيانة الزوجية وجرائم الإجهاض وقتل الأطفال حديثي الولادة...وغيرها.

شاكرين تعاونكم معنا

إعداد: م.د. شنوَ خليل حسن

أولاً/ البيانات العامة، وتشمل:-

-معلومات ديموغرافية تتمثل ب:

1- العمر: ..... سنة.
2- المستوى التعليمي:..... .
3- الحالة الإجتماعية: ..... .
4- الدخل الشهري: ..... .
5- المهنة: ..... .
6- نوع السكن: ..... .

-خصائص الجريمة المرتكبة والمتعلقة ب:

7- نوع الجريمة: ..... .
8- دوافع الجريمة: ..... .
9- السابقة الإجرامية: ..... .

ثانياً/ البيانات الخاصة بموضوع البحث:

ت	الفقرات	موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشده
البعد الأول: الدوافع الإجتماعية والثقافية للجريمة						
10	التحريض من الاهل					
11	التحريض من الاصدقاء					
12	عدم الإستقرار الأسري					
13	التعنيف اللفظي من قبل الاهل					
14	الضرب من قبل الاهل					
15	إنفصال والدي					

16	التعرض للتحرش خارج المنزل					
17	زواج زوجي للمرة الثانية					
18	تأثير وسائل الأعلام كالتلفزيون والهواتف والنت					
البعد الثاني: الدوافع النفسية للجريمة						
19	اشعر بالنبذ من قبل الاسرة					
20	اشعر بالغربة وسط أهلي					
21	الشعور بالخوف وعدم الأمان					
22	الإنتقام					
23	الشعور بالنقص ونكران الذات					
24	الحرمان العاطفي من قبل الأسرة					
25	أشعر بالإحباط من قبل الجميع					
26	حاولت الانتحار هروبا من الواقع					
27	لا اسيطر على غضبي					
28	اسمع وساوس تتحدث معي					
29	عدم الرغبة في التواصل مع المجتمع					
البعد الثالث: الدوافع الإقتصادية للجريمة						
30	الدخل الشهري لايكفي					
31	وجود ديون وإلتزامات مالية					
32	تركي للعمل أزم وضعي المادي					
33	زوجي يستولي على نقودي					
34	اهلي يأخذون نقودي بالإجبار					
35	حرمت من الميراث					
36	لا احد يدعمني ماليا وقت الازمات					
37	مسؤولة عن نفقات ابنائي					
38	زوجي يجبرني على الإنفاق على المنزل					
39	ابني يأخذ نقودي للانفاق على المخدرات					
40	الجمعيات الخيرية تساعدني مادياً					
41	لايوجد لدي مصدر للإنفاق سوى مساعدة الناس					
42	إحتياجي للمال					
43	لا أمتلك مصاريف علاجي					
44	تعرضت للنصب ماليا من الاصدقاء					
45	زوجي يصرف نقوده على عشيقاته					

ملحق (2) إستمارة آراء الخبراء

يوضح مدى صدق الفقرات الواردة في الإستبيان

ت	إسم الخبير	الفقرات الصالحة	الفقرات غير	رقم الفقرات غير الصالحة

			الصالحة	
1	أ.د. نجاة محمد فرج- علم الإجتماع- جامعة السليمانية	44	1	12
2	أ.م.د. ميران محمد صالح- علم الإجتماع- جامعة سوران	45	0	-
3	أ.م.د. توانا فريدون حسين- علم الإجتماع- جامعة السليمانية	40	5	29-28-23-18-12
4	أ.م.د. لقمان صالح كريم- الخدمة الإجتماعية-جامعة السليمانية.	44	1	23
5	أ.م.د. مهدي عباس قادر-الخدمة الإجتماعية- جامعة صلاح الدين.	44	1	28
6	أ.م. هةردي زياد صالح-علم الإجتماع- جامعة صلاح الدين.	44	1	28
7	م.د. أسيل إسحاق بتؤ- علم النفس- جامعة صلاح الدين.	43	2	23-12
	المجموع	304	11	

العدد الكلي للأسئلة =(45) سؤال ، عدد الخبراء (7) خبير.

المجموع الكلي للأسئلة = عدد أسئلة الإستبيان× عدد الخبراء

= 45 × 7 = 315 سؤال

عدد الفقرات الصالحة (304) فقرة ، عدد الفقرات غير الصالحة (11) فقرة

الصدق الكلي للإستمارة % = عدد الفقرات الصالحة ÷ المجموع الكلي للأسئلة × 100

= 304 ÷ 315× 100 = 96.50% درجة صدق الأداة

ملحق (3)

يوضح إختبار ثبات الأداة

أبعاد الدراسة	معامل الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ
دوافع الجريمة الاجتماعية والثقافية	0.888
دوافع الجريمة النفسية	0.921
دوافع الجريمة الاقتصادية	0.911
الأداة ككل	0.961

Research References:

1-Abu Salb, Etab Saeed, and Mahadin, Hussein Taha, the factors leading to Jordanian women's perpetration of crime from their point of view between 2018-2020, Journal of Education, College of Education, Al-Azhar University, No. 187, Part V, July, 2020, Cairo.

.2- Al-Badayna, Diab, 2003, The Reality and Prospects of Crime in the Arab World, Naif Arab University, Riyadh.

3-Gaber, Samia Mohamed, 2007, Crime, Law and Society, University Knowledge House, Cairo.

4-Habib, Muhammad Shallal, 1985, The Origins of Criminology, 1st Edition, Baghdad University Press, Iraq.

5-Al-Douri, Adnan, 1984, The causes of crime and the nature of criminal behavior, That Al-Silsil Publications, Kuwait.

6-Rajeh, Ahmed Ezzat, 1968, The Origins of Psychology, Dar Al-Kitab Al-Arabi for Printing and Publishing, Cairo.
7-Al-Rabadi, Muhammad Ibrahim, 2003, Social Factors Associated with Women's Crimes in Saudi Society Master's Thesis, Naif Arab University, Riyadh.
8-Razig, Fahima Karim and Ismail, Nabil Nouman, 2010, Concepts and Terminology of Criminal Sociology, 1st Edition, Al-Baseer Library House, Beirut – Lebanon.
9-Al-Saati, Samia Hassan, 2005, Criminal Sociology, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo.
10-Al-Sarraj, Abboud, 1990, Criminology and Punishment - An Analytical Study in the Causes of Crime and Treatment of Criminal Behavior, That Al-Salasil Publications, Kuwait
11-Al-Taweel, Ezzat Abdel Azim, 1999, Milestones of Contemporary Psychology, University Knowledge House, Alexandria.
12-Abdel-Gawad, Ahmed Raafat, 1983, Principles of Sociology, Nahdat Al-Sharq Library, Cairo.
13-Abdel-Khaleq, Jalal El-Din and Ramadan, El-Sayed, 2001, Crime and Deviance from the Perspective of Social Work, Modern University Office, Egypt.
14-Abdullah, Magdy Ahmed Mohamed, DS, Criminal Behavior and Its Dynamics, University Knowledge House, Cairo.
15-Odeh, Mahmoud, D.S., Foundations of Sociology, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Beirut.
16-Al-Esawy, Abdel-Rahman, 2004, the motives of the crime, 1st edition, Chalabi Publications for Rights, Lebanon.
17-Lotfi, Talaat Ibrahim, 2008, Studies in Criminal Sociology, 1st Edition, Dar Gharib, Cairo.
18-Mukhtar, Ahmed and others, 2008, Dictionary of the Arabic Language, 2nd Edition, Alam Al-Kitab, Cairo.
19-Madas, Farouk, 2003, Dictionary of Sociology Terms, Madani House for Printing and Publishing, Cairo.
20-Al-Mashhadani, Akram Abdul-Razzaq, 2005, The Reality of Crime and Its Trends in the Arab World, 1st Edition, Naif Arab University, Riyadh.
21-Al-Hashimi, Majd, 2005, Encyclopedia of Women's Crimes, Dar Osama for Publishing and Distribution, Amman.
22-Hendson, Frances, 1999, Women and Crime, T. Reham Hussein Ibrahim, Supreme Council of Culture, Egypt.